

(تناول المشتقات الصرفية في الصرف العربي)

م.م بريfan جواد جمعة

brevan.jawad@uokirkuk.edu.iq

جامعة كركوك - كلية التربية الإنسانية - قسم اللغة العربية - كركوك | العراق

تاريخ استلام البحث:

2025-1-16

المستخلص

تاريخ قبول التعديلات:

2025-1-22

تاريخ نشر البحث:

الكلمات المفتاحية :

التناسب المعنوي بين المشتقات، التناسب الترکيبي.

سعت هذه الدراسة إلى تناول المشتقات الصرفية في الصرف العربي، وقد اقتصرت الدراسة فيه على أربعة من المشتقات، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، لما لهذه المشتقات من خاصية التناوب فيما بينها. ووضعت الدراسة حداً لكل من هذه المشتقات، وبيان الأوزان الصرفية لها، وكيفية الصياغة لاسمي الفاعل والمفعول، وبيّنت الدراسة كيفية العدول الدلالي المعتمد على السياق لكل من هذه المشتقات، فاسم الفاعل يُعدل دلاليًا ليدل على اسم المفعول أو الصفة المشبهة، أو المبالغة، والصفة المشبهة قد تدل على اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المبالغة، وصيغة المبالغة قد تحمل الدلالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة.

جهة الاتصال: brevan.jawad@uokirkuk.edu.iq

Abstract

This study sought to address morphological derivatives in Arabic morphology. The study was limited to four of the derivatives, which are: the active participle, the active participle, the modal adjective, and the exaggerated forms, because of the characteristic of these derivatives that alternate between them. The study set a limit for each of these derivatives. And a statement of their morphological weights, and how to formulate the nouns of the subject and the object, and the study showed how the semantic modification depends on the context for each of these derivatives. The subject noun is semantically modified to indicate the active participle or the suspicious adjective, or exaggeration, and the suspicious adjective may indicate the active participle, or the noun. The object, exaggeration, and forms of exaggeration may indicate the active participle, active participle, or similar adjective.

مقدمة

لابد للمشتقات من تناسب بينها، وهذا التناسب يتحقق بالشروطين الآتيين⁽¹⁾ :

الاول: التناسب المعنوي بين المشتقات .

الثاني: التناسب التركيبي؛ أي تركيب الحروف وترتيبها وحركاتها.

ولا يكون الاشتقاد إلا بتوافر الشرطين معاً؛ (إن لم يجتمعوا البتة فلا اشتقاد)⁽²⁾.

وللاشتقاد أنواع⁽³⁾ هي:

النوع الاول: الاشتقاد الصغير، وفيه تناسب في الحروف والترتيب بين المشتق والمشتق منه، نحو: كاتب، ومكتوب من (كتب) .

النوع الثاني: الاشتقاد الكبير، وفيه تناسب بين المشتق والمشتق منه في اللفظ دون الترتيب، نحو: جبذ من الجذب .

النوع الثالث: الاشتقاد الأكبر، وفيه تناسب بين المشتق والمشتق منه في المخرج، نحو: نهق ونعق: فالتناسب هو بين الهاء والعين .

⁽¹⁾ شرح المراح في التصريف، ص 31.

⁽²⁾ رسالة الاشتقاد، ابن السراج، ص 20.

⁽³⁾ شرح المراح في التصريف، ص 32.

وزادوا نوعا رابعا للاشتغال، وهو (الاشتغال الكبار)، وهو ما يسمى بـ (النحت)، ومن الدارسين من لا يراه من المشتقات، ومثال (الاشتغال الكبار) حولق، أي قال: لاحول ولا قوة إلا بالله⁽⁴⁾.

وما يتفق وهذه الدراسة هو النوع الأول من المشتقات، وهو (أكثر أنواع الاشتغال وروداً في العربية، وهو محظوظ به لدى أكثر علماء اللغة⁽⁵⁾).

واهتم الباحث في هذه الدراسة بأربعة أنواع من المشتقات، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، لما لهذه المشتقات الأربعة من خصوصية في الصرف العربي.

وتكون خصوصية هذه المشتقات في التناوب (في أداء المعاني المختلفة، اذ قد تكون الصيغة الواحدة دالة على الفاعل، أو على المبالغة، أو على الصفة المشبهة ، كما ان صيغة اسم الفاعل قد تناوب عن اسم المفعول، وتؤدي معناه ، وقد يأتي اسم الفاعل على صورة اسم المفعول)⁽⁶⁾.

وقد يكون بين هذه المشتقات الأربعة وبين المشتقات الأخرى تناوب، ولكنه جزئي وليس شاملًا، إذ ينحصر التشابه بين المشتقات الأربعة وأسمى الزمان والمكان في التشابه الشكلي في الصيغ⁽⁷⁾ ، ولا يكون في صيغة أسمى الزمان والمكان عدول دلالي إلى المشتقات الأربعة .

والذي تهتم به هذه الدراسة هو العدول الدلالي للمشتقات؛ أي (نيابة صيغة عن صيغة أخرى في أداء المعنى⁽⁸⁾ ، فالمبني الصرفية (تنسم بالتعدد والاحتمال، فالمبني الصرفية الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مدام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما)⁽⁹⁾ ، فالسياق يحدد دلالة المشتقات، وينفي عنها تعدد الاحتمالات، وهذا ما سيبرز دوره في هذا الفصل. صيغة (اسم الفاعل)، مجرد من سياقها لا تدل إلا على مطلق الصيغة ، وإذا وضعت في سياق؛ فإن السياق هو الذي يحدد دلالة الصيغة ، فقد تبقى أصلية؛ أي تدل على اسم الفاعل، وقد تعدل لتدل على اسم المفعول، أو الصفة المشبهة ، أو المبالغة ، أو غير ذلك .

المبحث الأول: اسم الفاعل

- حده :

هو (ما دل على منشئ الفعل)⁽¹⁰⁾ ، وهو ما دل على الحدث والحدث وفاعله، فخرج بالحدث نحو : أضل وأحسن، فإنهما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر فاعله، نحو: (مضروب وقام)⁽¹¹⁾ ، (وهو المشتق من

⁽⁴⁾ في اصول النحو، سعيد الافغاني، ص134.

⁽⁵⁾ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 174.

⁽⁶⁾ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ، سيف الدين القراء، ص153.

⁽⁷⁾ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص148.

⁽⁸⁾ المرجع نفسه، ص153.

⁽⁹⁾ اللغة العربية معناها وبناتها، تمام حسان، ص163.

⁽¹⁰⁾ المفتاح في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، ص40.

⁽¹¹⁾ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ص 263 .

المصدر اسم لمن ينسب إليه ذلك المصدر⁽¹²⁾. (وهو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به)⁽¹³⁾.

ويخلص محمد خير حلواني إلى الدلالة الصرفية المزدوجة لاسم الفاعل بقوله: (فهو يدل على حدث طارئ، وعلى فاعل يقوم بإحداث الحدث بنفسه، أو على ما يقوم فيه الحدث، نحو (مخرج)؛ لمن يقوم بفعل الإخراج، و(منكسر) لمن وقع عليه فعل الانكسار)⁽¹⁴⁾.

وبهذا يكون اسم الفاعل وصفاً مشتقاً جاماً في دلالته عنصرين من عناصر الجملة الفعلية، هما: المنسد؛ أي الفعل، والمنسد إليه؛ وهو الفاعل أو ما ينوب عنه. فاسم الفاعل هو صورة من صور الاقتصاد اللغوي، ففيه يعبر عن الركين الأساسين للجملة الفعلية.

ويفرق بين الفاعل واسم الفاعل – بالرغم من وجود التشابه الشكلي بين المصطلحين- دلالياً في أن (اسم الفاعل ما دل على الفاعل، والفاعل ما دل على الفعل. والفاعل ما اسند اليه الفعل وقدم من جهة قيامه به)⁽¹⁵⁾، سلباً أو إيجاباً. واسم الفاعل له صورة صرفية تضيّقه ، بينما الفاعل لا توجد له صورة صرفية تضيّقه، والضابط الوحيد للفاعل هو الضابط النحواني والدلالي .

صياغته :

يصاغ اسم الفاعل من المصدر والفعل الثلاثي، والرباعي، والخمسي والسادسي، ومن الفعل المجرد والمزيد. ولا ينظر إلى التجدد والزيادة عند صياغة اسم الفاعل، وإنما ينظر إلى عدد حروف الفعل أصلية ثلاثة كانت أو أكثر .

وعند صياغة اسم الفاعل، لابد من سلوك إحدى الطريقتين: طريقة خاصة بالفعل الثلاثي، وطريقة خاصة بالفعل التي تزيد على الثلاثي.

1. اسم الفاعل من الفعل الثلاثي:

يصاغ اسم الفاعل من (فعل) و(فعل) على (فاعل) نحو : ضَرَبَ: ضارب، وشَرَبَ: شارب⁽¹⁶⁾ ، وزَنَ⁽¹⁷⁾ (فاعل) بعين مكسورة وألف زائدة بعد الفاء خاص باسم الفاعل من الأفعال الثلاثية⁽¹⁸⁾ المجردة من حروف الزيادة⁽¹⁹⁾ .

⁽¹²⁾ شرح الفية ابن معطى، ج2، ص979.

⁽¹³⁾ شذا العرف في فن الصرف، ص74.

⁽¹⁴⁾ المغني الجديد في علم الصرف، ص246.

⁽¹⁵⁾ شرح المراح في التصريف، بدر الدين العيني، ص115.

⁽¹⁶⁾ المقتضب، ج2، ص113.

⁽¹⁷⁾ شرح التصريح على التوضيح، ج2، خالد الأزهري، ص39.

ونظراً لكثره صياغة اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية المجردة، توهم أن اسم الفاعل من الثلاثي أصل هذا الباب، إلا أن الواقع الدلالي يؤكد أن سبب التسمية بـ(اسم الفاعل) للدلالة على الذي يقوم بفعل الفعل⁽¹⁹⁾.

لذا، فإن تسمية (اسم الفاعل) بهذا الاسم، لا علاقة لها بصياغته من الفعل الثلاثي المجرد، وإنما جاءت التسمية من أصول نحوية، أي من دلالة (الفاعل)، وكذلك جاءت التسمية بهذا الاسم لغبـة الفعل الثلاثي على الأفعال الأخرى.

ويعرض صيغة (فاعل) عوارض صوتية تنشأ من ظاهرة إعلال أو القاء ساكن، أو من ظاهرة إدغام⁽²⁰⁾، نحو: (بائع)، أصلها (بائع) و(قائل)، أصلها (قاول)، و(قاض) أصلها (قاضي)، و(داع) أصلها (داعي) و(رادي) أصلها (رادد)⁽²¹⁾.

2. اسم الفاعل للأفعال التي تزيد على الثلاثي:

هذا الوصف يشمل الأفعال الثلاثية المزيدة، والرابعية المجردة، والرابعية المزيدة، والملحق بالرباعي
والخمساني، والسادسي⁽²²⁾.

وفي هذه الافعال يصاغ الفعل المضارع من الفعل الماضي، ويصاغ اسم الفاعل من الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة مهما مضمومة، ويكسر الحرف قبل الأخير ان لم يكن مكسورا في الأصل⁽²³⁾، وقد تكسر الميم اتباعا للعين، أو تضم اتباعا للمية، نحو: **منتن** ، **ومنثن**⁽²⁴⁾ . والمطرد في هذه الصيغة ضم الميم وكسر ما قبل الآخر⁽²⁵⁾ ويعد كسر ميم اسم الفاعل شذوذا⁽²⁶⁾ .

ويترى اسم الفاعل من مزيد الثلاثي ظواهر صوتية، نحو: (معد) أصلها (معدد)، و(معد) أصلها (معدد)، و(مريد) أصلها (مردود)، و(محتر) أصلها (محتير) و(مشتاق) أصلها (مشتوق)، و(معط) أصلها (معطى)، و(معظو) (معظو) ⁽²⁷⁾.

⁽¹⁸⁾ المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2، ابن عقيل، ص 188.

¹⁹⁾ الكافية في النحو ، ج4، ابن الحاجب، ص389.

⁽²⁰⁾ المغني الجديد في علم الصرف، ص 248.

⁽²¹⁾ المرجع نفسه، ص 294.

(22) الكافية في النحو، ج 4، 389.

⁽²³⁾ المرجع نفسه، والمفتاح في التصريف (1)، ص 42.

الكافية في النحو، ج4، ص389. (24)

الاشتقاق، عبد الله امرين، ص 248. (25)

⁽²⁶⁾ شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 42.

المعنى الحدث في علم الصرف، ص 251. (27)

- العدول الدلالي لاسم الفاعل:

بعد أن عرفنا دلالة اسم الفاعل عند بيان حده، وهي الدلالة على الحدث والمحدث معاً. فانتابنا سنتعرف عدول هذه الصيغة عن دلالتها الأصلية إلى دلالات فرعية أخرى؛ أي أن صورة اسم الفاعل يعبر بها عن معانٍ صرفية أخرى فضلاً عن الدلالة على اسم الفاعل.

وبهذا يعدل بـ: (اسم الفاعل) دلالياً إلى الأوصاف الصرفية الآتية:

1. اسم المفعول:

تدل صيغة اسم الفاعل على اسم المفعول، نحو: سر كاتم (أي مكتوم)⁽²⁸⁾، أي أن الشكل الصرفى اسم فاعل، والمعنى الدلالي اسم مفعول، فعندما نصف السر بالكتمان يوصف على شكل اسم فاعل (كاتم)، وعند البحث الدلالي المنطقي نجد أن السر لا يقوم بفعل الكتمان وإنما يقع على فعل الكتم، وهذا مستوحى من الواقع الدلالي المنطقي.

ولابد لكي يعدل بصيغة (اسم الفاعل) إلى الدلالة على (اسم المفعول) من توافر قرائن سياقية أو دلائلية منطقية، فالقرينة هي التي تحدد العدول، وهي تعتمد على السياق الداخلي (اللغوي)، أو الخارجي (المقام) .

فالتعبير عن اسم المفعول بلفظ اسم الفاعل يعطي اللفظ قوة معنوية، لكون اسم الفاعل هو صاحب الإثر، ومحبث الفعل؛ وهذا يؤدي إلى الاستنتاج أن عدول لفظ اسم الفاعل لاسم المفعول يضفي على اسم المفعول قوة دلالية.

2. الصفة المشبهة :

تدل صيغة اسم الفاعل على الثبوت والتجدد، وقد توجد قرينة معنوية تصرف صيغة (فاعل) عن التجدد والحوث فتدل على الثبوت والدوام⁽²⁹⁾ والثبوت والدوم من سمات الصفة المشبهة، وهذا يدل على خروج صيغة اسم الفاعل للدلالة على الصفة المشبهة .

وفي القرآن الكريم صفات متصلة بالله (جل جلاله) جاءت على صيغة اسم الفاعل، ولكن هذه الصفات، نحو قوله تعالى: {مَالِكُ يَوْمَ الدِّين}⁽³⁰⁾، (ليست طارئة ولا مؤقتة بوقت معين محدود لأن الله (جل جلاله) لا يليق بذاته إلا القدم والثبوت والدوم⁽³¹⁾).

ومن الأمثلة من كلام العرب على هذا العدول : (لي صديق رابط الجأش صائب الرأي حاضر الذاكرة، فأصل مثل هذا التعبير: رابط جأشه صائب رأيه حاضر ذاكرته)⁽³²⁾ .

⁽²⁸⁾ الصحابي في فقه اللغة، ص224.

⁽²⁹⁾ الضياء في تصريف الأسماء، د. مصطفى النماش، ص91.

⁽³⁰⁾ سورة الفاتحة: 4.

⁽³¹⁾ الضياء في تصريف الأسماء، ص91.

⁽³²⁾ المرجع نفسه.

وكما ذكرنا أن عدول صيغة اسم الفاعل للدلالة على الصفة المشبهة يعتمد على التجدد أو الثبوت، إلا أن هذا لا يكفي، ولابد من ضابط آخر لهذا العدول، وهذا الضابط نحوي.

فإذا أضيفت صيغة اسم الفاعل إلى مرفوعها، فضلاً عن الدلالة على الثبوت، فإن دلالته تدل على الصفة المشبهة⁽³³⁾. وبهذا يضبط عدول اسم الفاعل دلالياً إلى الصفة المشبهة بضابطين: اولهما، دلالي وهو الدلالة على الثبوت، وثانيهما: نحوي، وهو إضافة اسم الفاعل لرافعه في المعنى.

ولا ينظر إلى الخلاف بين علماء اللغة حول دلالة اسم الفاعل على الثبوت بالنظر إلى لزوم الفعل أو تعديه⁽³⁴⁾، فقد جاءت صيغة اسم الفاعل من الفعل المتعدي (ضرب) على (ضارب)، ومن الفعل اللازم (قام) على (قائم) لتدل على الصفة المشبهة⁽³⁵⁾، نحو: (ضارب السمرة)، و(قائم الشرف). وقد تغير صيغة (اسم الفاعل) إلى صيغة (فعيل) إذا دلت على الصفة المشبهة، نحو: كريم، وبخيل، وشريف⁽³⁶⁾.

3. المبالغة :

ورد في اللغة العربية صيغ خاصة إذا أريد التعبير عن المبالغة في اسم الفاعل، فقد (تحول صيغة فاعل للمبالغة والتکثير إلى فعال أو فاعل أو مفعال بكثرة، وإلى فعيل أو فعل بقلة)⁽³⁷⁾.

ويعدل دلالياً بصيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة بضابط شكلي، وهو زيادة تاء في آخر اسم الفاعل، فإذا لحقت هذه التاء صيغة (فاعل) التي لا تدل على المبالغة في الأصل أكستها هذا المعنى [معنى المبالغة]، مثل: رجل عارفة. أي عنده مزيد من المعرفة. ورجل داهية، أي بلغ الغاية في الدهاء. ومثل ذلك: راوية، وطاغية⁽³⁸⁾.

وقد يعبر بصيغة (اسم الفاعل) عن المبالغة، ويضبط هذا العدول سياق الكلام، فعندما نقول: الرجل حاذر من عدوه، فإن اسم الفاعل (حاذر) يدل على المبالغة في الحذر. ولا تكون (حاذر) صفة مشبهة في هذا المثال لعدم انضباطها في العدول إلى الصفة المشبهة.



⁽³³⁾ أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ص 26.

⁽³⁴⁾ الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، زياد مستريحي، ص 88.

⁽³⁵⁾ شرح التصرير على التوضيح، ج 2، ص 41.

⁽³⁶⁾ التحو الوافي، ج 3، عباس حسن، ص 242.

⁽³⁷⁾ أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ص 294.

⁽³⁸⁾ المغني الجديد في علم الصرف، ص 260.

المبحث الثاني: اسم المفعول:

هذه :

هو (مادل على من وقع عليه الفعل)⁽³⁹⁾ ، وهو وصف اشتق من فعل لمن وقع عليه⁽⁴⁰⁾ وهو بهذا يخالف اسم الفاعل في علاقته بالفعل، فعمل الفاعل يقع على المفعول، وعلاقة اسم المفعول بالفعل هو وقوع أثر الفعل عليه.

وبما أن اسم الفاعل يشتق من مضارع الفعل المبني للمعلوم⁽⁴¹⁾؛ فإن اسم المفعول (وصف يشتق من مضارع الفعل المبني للمجهول، لمن يقع للمجهول)⁽⁴²⁾ .

ويدل اسم المفعول على الحدث والمفعول⁽⁴³⁾ ، فعندما نقول: (مكتوب) فإنه يحمل دلالة حدث الكتابة، ودلالة ما وقع عليه فعل الكتابة؛ وبهذا فاسم المفعول إذا عزل عن سياقه فإنه يدل على (حدث طارئ) لا يدوم⁽⁴⁴⁾ .

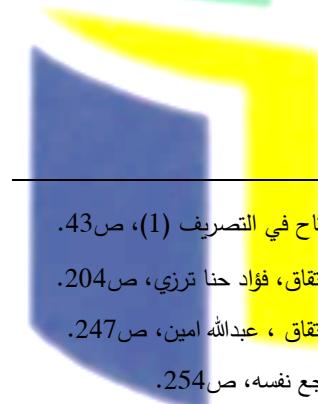
فاسم المفعول (إذن) وصف مشتق على أوزان محددة، يدل على الفعل المنقطع (غير المستمر)، وعلى ما يقع عليه الفعل.

صياغته :

يشترك (اسم المفعول) مع (اسم الفاعل) عند صياغته في النظر إلى عدد حروف الفعل، ويشابه (اسم المفعول) (اسم الفاعل) في تقسيم عدد الحروف، فكما أن لـ (اسم الفاعل) طريقة لصياغته من الفعل الثلاثي، وطريقة أخرى لصياغته مما زاد على الثلاثي؛ فإن لـ (اسم المفعول) التقسيم ذاته .

1. اسم المفعول من الفعل الثلاثي:

يصاغ (اسم المفعول) من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) لفظا، نحو: (منصور)، أو تقديرًا نحو: (مقول)⁽⁴⁵⁾ ، ويقول ابن جني في كتابه (المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعنل العين) الذي ذكر فيه أسماء المفعول من الأفعال الثلاثية المعنلة العين: (إإن كان الفعل متعديا لم تتحتاج مع اسم المفعول إلى حرف جر، وذلك نحو : قدت الفرس فهو مقود، وكلت الطعام فهو مكيل. وأن كان غير متعد احتجت مع اسم المفعول إلى حرف



⁽³⁹⁾ المفتاح في التصريف (1)، ص43.

⁽⁴⁰⁾ الاشتقاء، فؤاد حنا ترزي، ص204.

⁽⁴¹⁾ الاشتقاء ، عبدالله امين، ص247.

⁽⁴²⁾ المرجع نفسه، ص254.

⁽⁴³⁾ اوضح المسالك الى الفنية ابن مالك، ص267.

⁽⁴⁴⁾ المغني الجديد في علم الصرف، ص261.

⁽⁴⁵⁾ المفتاح في التصريف ، ص143.

جر، وذلك نحو قمت اليه فهو مقوم اليه ، وملت عليه فهو وممبل عليه)⁽⁴⁶⁾، وبهذا تتضح العلاقة بين اسم المفعول وال فعل الذي اشتق منه من حيث اللزوم والتعدى، وهي علاقة المماثلة.

ويعلل صاحب (شرح المفصل) هذه الصيغة ان (اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لانه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، ف (مفعول) مثل (ي فعل)، وخالفوا بين الزيادتين لفرق بين الاسم والفعل، والواو في مفعول كالمرة التي تنشأ للأشباع، لا اعتداد بها، فهي كالياء في (الدراheim) ونحوه ، واتوا بها لفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي)⁽⁴⁷⁾، فاسم المفعول (يشتق من مضارع الفعل المبني للمجهول)⁽⁴⁸⁾، وهذا ما نبه صاحب (شرح المفصل) الى وزنه (ي فعل)، ثم تبدل الياء فيما، وتزداد الواو قبل الحرف الأخير، ولا يوجد علة واضحة لزيادتها، وإنما زيدت للتفریق بين اسم الفاعل واسم المفعول ، وزيادة الواو أدت إلى فتح الميم، (لثلا يتوالى ضمتان بعدهما الواو، وهو مستقل قليل، كمغزون قليل [ضرب من الكمة] وملمول [الميل الذي يكتحل به]، وعصفور)⁽⁴⁹⁾ .

2. اسم المفعول للفعال التي تزيد على الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بأشكاله المختلفة، الثلاثي المزید، والرباعي المجرد، والرباعي المزید على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ، ولكن بفتح ماقبل الحرف الأخير بدلا من كسره في اسم الفاعل، نحو: مستخرج، ومدحرج⁽⁵⁰⁾ .

- العدول الدلالي لاسم المفعول:

قد يعدل بصيغة اسم المفعول عن دلالتها الأصلية لتدل على معنى آخر يوضحه ويدل عليه السياق، فإذا عزل اسم المفعول عن سياقه المقالي والمقامي فإنه لا يدل إلا على الدلالة الأصلية لصيغة اسم المفعول، فاسم المفعول (مكتوب) معزولا عن سياقه يدل على فعل الكتابة ، وعلى ما وقع عليه فعل الكتابة .

ويعدل بـ (اسم المفعول) دلاليا إلى الأوصاف الصرفية الآتية:

1. اسم الفاعل:

يعدل دلاليا باسم المفعول ليدل على اسم الفاعل؛ أي أن الصورة الصرفية هي صورة (اسم المفعول) والدلالة تدل على اسم فاعل

ويذكر ابن فارس في هذا المقام أنه: (رعم الناس أن الفاعل يأتي بلفظ المفعول، وينذرون قوله جل ثناؤه: {إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتَى} ⁽⁵¹⁾، أي: آتيا. قال (ابن السكينة): ومنه (عيش مغبون) يريد أنه غابن غير صاحبه ⁽⁵²⁾ .

⁽⁴⁶⁾ المقتصب في اسم المفعول من الثلاثي الممثل العين، ابن جني، ص17.

⁽⁴⁷⁾ شرح المفصل، م4، ص104.

⁽⁴⁸⁾ الانشقاق، عبدالله امين، ص254.

⁽⁴⁹⁾ الكافية في النحو، ج4، ص408.

⁽⁵⁰⁾ شرح المراح في التصريف، ص130.

فاسم المفعول (مأتبأ) في الآية الكريمة يدل سياقه على اسم الفاعل؛ لأن وعد الله (جل جلاله) يأتي ولا يؤتي. ونلحظ ايضاً اسم المفعول (مغبون) لم يدل على ما وقع عليه الفعل، وأنما دل على من قام بالفعل؛ أي دل على (اسم الفاعل)، فالعيش هو الذي يقوم بفعل (الغبن)، وهذا مستفاد من الواقع الدلالي للجملة.

2. الصفة المشبهة :

قد يخرج اسم المفعول عن دلالته ليدل على الصفة المشبهة، والضابط الدلالي لعدول المفعول إلى الصفة المشبهة هو تجرد اسم المفعول من الدلالة على التجدد والحدث ليدل على الدوام والثبوت⁽⁵³⁾.

وثمة ضابط آخر هو أن يكون اسم المفعول مشتقاً من فعل متعدد إلى مفعول واحد⁽⁵⁴⁾، وأن يكون مضافاً إلى مرفوعه في الكثير الغالب⁽⁵⁵⁾.

ومن الأمثلة القرآنية على العدول لاسم المفعول ليدل على الصفة المشبهة ، قوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} ⁽⁵⁶⁾، فاسم المفعول (مبسوطان) يدل على الدوام والثبوت، وهذا يتفق مع العرف الدلالي لصفات الله (جل جلاله).

وقوله (جل جلاله): {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَخْفُوظٍ} ⁽⁵⁷⁾، فاسم المفعول (محفوظ) يدل على الدوام والثبوت، لأن حفظ القرآن الكريم في اللوح المحفوظ ثابت دائم وغير متعدد الحدوث .

وبهذا؛ نلحظ الدور الهام للسياق المقامي والمقالي الناتج عن العرف الدلالي ، في عدول اسم المفعول دلائياً ليدل على الصفة المشبهة .

3. المبالغة :

عند صياغة اسم المفعول من فعل يدل على المبالغة؛ فإن أثر المبالغة والتكرير يظهر في اسم المفعول، نحو: ناعم الله (جل جلاله) لنا العيش، فهو منعم العيش، فاسم المفعول منعم: يدل على المبالغة في تنعم ورغد العيش .

فالضابط لعدول اسم المفعول ليدل على المبالغة هو بيان معنى الفعل المشتق منه اسم المفعول، ولا بد أن يدل على المبالغة والتكرير قبل صياغة اسم المفعول منه، ويساعد السياق في تحديد وبيان عدول (اسم المفعول) للدلالة على المبالغة .

⁽⁵¹⁾ سورة مريم: 61.

⁽⁵²⁾ الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص224.

⁽⁵³⁾ الضياء في تصريف الأسماء ، ص117.

⁽⁵⁴⁾ الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) ، ص98.

⁽⁵⁵⁾ الضياء في تصريف الأسماء ، ص117.

⁽⁵⁶⁾ سورة المعارج : 64.

⁽⁵⁷⁾ سورة البروج: 21-22.

المبحث الثالث: الصفة المشبهة

- حدتها :

هي ما اشتق من فعل لازم وقد لا يتعدى بحرف جر، ويدل على ملازمة الصفة للموصوف، واستمراريتها⁽⁵⁸⁾، وان تكون قابلة للملابسات والتجرد، بخلاف اب واخ لعدم قبولهما الملابسات والتجرد لمن وصفا بهما⁽⁵⁹⁾.

وهي (ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعراضهما جرى أسماء الفاعلين، وليس مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف)⁽⁶⁰⁾، وبهذا تختلف الصفة المشبهة عن اسمي الفاعل والمفعول في صياغتها، وتشابههما في الدلالة على الوصف والعمل النحوى.

وهي تقيد (نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفاده الحدث)⁽⁶¹⁾، وهذه مخالفة أخرى تختلف بها الصفة المشبهة عن اسمي الفاعل والمفعول في عدم الدلالة على الحدث، الذي يعد أصلا في دلالة اسمي الفاعل والمفعول.

وعليه؛ فإن الصفة المشبهة (هي صفة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت)⁽⁶²⁾.

أوزانها الصرفية :

اخترنا ذكر الأوزان الصرفية للصفة المشبهة بدلا من صياغتها، لأنها لا تصاغ من جميع الأفعال؛ وإنما تقتصر على الأفعال الازمة.

ويوجد تشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فهي فرع عليه في العمل⁽⁶³⁾، (وحيث أطلق اللغويون المصطلح (صفة مشبهة) لم يكن المعيار الصرفي وحده في أذهانهم، بل كان يعده معيار نحوي فقد لاحظوا أن هذه الصفة الصرفية وحدها في اذهانهم، بل كان يعده معيار نحوي فقد لاحظوا ان هذه الصفة الصرفية تشبه اسم الفاعل من ناحيتين: صرفية ونحوية، فهي من الناحية الصرفية تدل على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية، وتلك هي دلالة اسم الفاعل العامة. وهي كذلك تتصرف مثله في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وهي من الناحية النحوية تسلك في التركيب مسلكا قريبا من مسلك اسم الفاعل، فهي تحل محل

⁽⁵⁸⁾ الكافية في النحو، ج 4، ص 411.

⁽⁵⁹⁾ المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2، ص 210.

⁽⁶⁰⁾ شرح المفصل، م 4، ص 106.

⁽⁶¹⁾ شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 45.

⁽⁶²⁾ الاشتقاء، فؤاد ترزي، ص 211.

⁽⁶³⁾ شرح ابن عقيل، ج 2، ص 134.

ال فعل، وترفع فاعلا، [...] ومن اجل ذلك سماها اللغويون: صفة مشبهة باسم الفاعل، وقد يختصرون فيحذفون ذيل المصطلح، فيقولون: صفة مشبهة⁽⁶⁴⁾، وقد تأتي صفة مشبهة باسم المفعول ، نحو: جريح.

فمعيار التشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة هو علاقة اصل وفرع، فاسم الفاعل هو الأصل، والصفة المشبهة فرع عليه، ويدعم هذا تسمية الصفة المشبهة بـ(الصفة المشبهة باسم الفاعل).

ولم يهتم اللغويون ببيان صياغة الصفة المشبهة وأوزانها، وانصب اهتمامهم على بيان عملها⁽⁶⁵⁾، فسيبويه (مثلا) لم يحدد ابنيه الصفة المشبهة⁽⁶⁶⁾، وقد جمعتها من كتابه خديجة الحديثي في كتابها (ابنية الصرف في كتاب سيبويه) ، فذكرت الأبنية الآتية للصفة المشبهة⁽⁶⁷⁾:

1. أَفْعَلُ، نحو: قُولُ النَّابِغَةِ النَّبِيَّانِيِّ⁽⁶⁸⁾:

وَنَأْخَذُ بَعْدِهِ بَذَنَابَ عَيْشَ أَجْبَ الظَّهَرَ لِيُسَ لِهِ سَنَامَ

فـ(أَجْبَ) صفة مشبهة.

2. فَعَلَاءُ مَؤْنَثٌ (أَفْعَلُ)، نحو قول أبي زيد الطائي⁽⁶⁹⁾:

كَانَ أَنْوَابَ نَفَادَ قَدْرَنَ لَهُ بَعْلُو بَخْمَلَتْهَا كَهْبَاءَ هَدْبَا.

فـ(كَهْبَاءَ) صفة مشبهة.

3. فَعَلٌ، نحو هذا حسن الوجه، فـ(حَسَنٌ) صفة مشبهة.

4. فَعَلٌ، نحو: صعب.

5. فَعِيلٌ، نحو: (كريم) في (هو كريم الأب).

6. فَيَعِيلٌ، نحو: (طيب) في (هم الطيبون الأخيار).

7. فَاعِلٌ، نحو: (طاهر) في (هو طاهر القلب).

8. فَعِيلٌ، نحو: (بطر) وهو مرض.

9. فَعَلَانٌ، نحو: (عطشان).

10. فُعَالٌ ، نحو: (طوال).

⁽⁶⁴⁾ المعني الجديد في علم الصرف، ص269.

⁽⁶⁵⁾ انظر: اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ص279 - 281.

والكافية في النحو، ج4، ص412-414.

وشرح المفصل، م4، ص106 - 109.

وشرح التصريح على التوضيح، ج2، ص45-47.

وكتاب الجمل في النحو، ص94-98.

وشرح الفية ابن معطي، ج2، ص995-996.

⁽⁶⁶⁾ ابنيه الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص190.

⁽⁶⁷⁾ المرجع نفسه، ص190-192.

⁽⁶⁸⁾ ديوان النابغة النباني، ص214.

⁽⁶⁹⁾ شعر ابي زيد الطائي، ص39.

ويكثر عدول الصفة المشبهة للدلالة على اسم الفاعل إذا كانت من أصول الثلاثي المجرد نحو: حسن، وفرح، وسود، وحمر. ومن الأمثلة التي توضح هذا العدول، قوله: حضر الرجل الحسن الثياب. فـ(الحسن) صفة مشبهة دلت على اسم فاعل.

2. اسم المفعول:

بما أن الدلالة الأصلية لاسم المفعول هي الدلالة على الحدث وعلى من وقع عليه فعل الحدث، والصفة المشبهة تصاغ من الأفعال الازمة، فإن التناقض الظاهري واضح للعيان بين دلالة اسم المفعول ودلالة الصفة المشبهة.

وبناء على ما سبقت الإشارة إليه، فإن ظاهرة الشذوذ في الصفة المشبهة قد ردت إلى الحمل على المعنى، معنى اللزوم ، وثبوت الوصف المتواافق في بناء (فعيل)، بحيث حملت عليه [...] المفردات الشاذة، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمعتدي إلى باب (فعيل) المشتق من اللازم ؛ لأن النقل من (فعل و فعل) المعتديين إلى (فعل) يشعر باستقرار المعنى وثبوت الوصف في صاحبه، فلما صار العلم طبيعية وسجية في صاحبه، قيل (عليم) وعلى هذا النحو سارت مفردات الباب الشاذة⁽⁷⁰⁾، وبما ان اسم المفعول يحتاج إلى مفعول به في الأصل؛ فإن صياغة صفة مشبهة من فعل مشابه لما يحتاج إليه اسم المفعول من التعدي قد عد شذوذًا في نظر كثير من اللغويين .

ويعتمد عدول الصفة المشبهة دلاليًا ليدل على اسم المفعول على سياق المقام، فصيغة (فعيل) هي من صيغ المشبهة، وقد جاءت في القرآن الكريم، لتحمل دلالة (اسم المفعول)⁽⁷¹⁾، نحو قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} ⁽⁷²⁾، فـ(رهينة) في هذه الآية تدل على اسم المفعول (مرهون) .

3. المبالغة :

تشترك المبالغة والصفة المشبهة في بعض الصيغ الصرفية، نحو: فعيل، و فعل، وما يحدد دلالة الصيغ المشتركة هو السياق، فالسياق وحده هو الذي يحدد دلالة الصيغة على المبالغة أو الصفة المشبهة .

إن اشتراك المبالغة والصفة المشبهة في بعض الصيغ الصرفية يحفز الدارس على معرفة أصول هذه الصيغ، وما يخفف هذا الحفز (إدراك) علمائنا القدامى التقارب الشديد بين المشتقات الدالة على الفاعلية، فجعلوها في باب واحد، إذ كثيرة ما كانت موضوعات اسم الفاعل، والمبالغة ، والصفة المشبهة تدرس في باب واحد، ويعود ذلك إلى اتفاق في دلالتها على الحدث وفاعله، على الرغم من تفاوت بعضها في المعنى الدقيق، الذي يتمثل في الحدوث في اسم الفاعل، والمبالغة في صيغ المبالغة، والثبوت في الصفة المشبهة، وبسبب التقارب

⁽⁷⁰⁾ ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسن عباس الراجي، ص 215.

⁽⁷¹⁾ صيغة فعل واستعمالاتها في القرآن الكريم، علي احمد طلب، ص 375.

⁽⁷²⁾ سورة المدثر: 38.

في دلالة هذه الصفات، نجد أن بعض العلماء يدرج كثيراً من أبنية الصفة المشبهة، أو المبالغة، ضمن باب اسم الفاعل، دون أن ينبه على أن هذه الاوزان او تلك خاصة بهما⁽⁷³⁾.

فالصفة المشبهة والمبالغة في الصرف العربي جاءا خدمة لاسم الفاعل في إيضاح ما يطراً عليه من متغيرات دلالية، فاسم الفاعل يفقد دلالة عدم الثبوت فيصير صفة مشبهة ، وإذا أردت التعبير عن مبالغة حدث اسم الفاعل احتج إلى المبالغة .

ومن أمثلة هذا العدول صيغة (فعلان) وهي صفة مشبهة، والحقيقة اللغوية بهذه الصيغة تتضمن معنى المبالغة⁽⁷⁴⁾، فعندما نقول : (الرجل غضبان من هذا الامر)، فان الكلام يدل على المبالغة في الغضب .

وتكثّر دلالة صيغة (فعل) على المبالغة، وقد عدّت صيغة من صيغه، ونفرق بين أصالة دلالة (فعل)
على الصفة المشبهة أو المبالغة بالرجوع الى الفعل الذي صيغت منه فإن كانت من فعل لازم فهي صفة مشبهة ،
وأن كانت من فعل متعد فهي صيغة مبالغة⁽⁷⁵⁾، فعندما نقول: (كان حاتم الطائي كريما في قومه)، فوصف حاتم
الطائي بـ(كريم) لا يدل على صفة مشبهة ، لأن العارف لتاريخ حاتم الطائي يعرف أن كرمه كان مبالغة فيه؛
وليس كرم الناس، وبالاعتماد على السياق يعدل بالصفة المشبهة (كريم) المشتقة من الفعل اللازم (كرم) دلالة
لتدل على المبالغة.

المبحث الرابع: صيغة المبالغة :

- دلالة المبالغة :

تكمّن دلالة صيغة المبالغة على (تکثیر المفعول تکریره مرّة بعد أخرى من اسماء الفاعلين)⁽⁷⁶⁾، فنحو
صيغة فاعل لصيغة أخرى تدل على المبالغة والتکثیر⁽⁷⁷⁾، وهذه الصيغ خاصة بالمبالغة (تدعى أمثلة المبالغة أو
صيغها)⁽⁷⁸⁾.

وصيغ المبالغة هي (صور لفظية خاصة تضيّف معنى صرفيًا زائداً على معنى اسم الفاعل، وهو الكثرة
والمبالغة في الوصف. فإذا قلت هذا رجل صابر، عنيت أنه يتصرف بالصبر، ولكن لم تحدد بـ(صابر) درجة
صبره من حيث الكثرة والقلة، لأن صيغة (فاعل) لا تدل بذاتها على (الكمية). أما إذا قلت: انه صبور. فإن صيغة
فعول) تضيّف معنى الكثرة والمبالغة إلى صبر الرجل، فالفرق بين (صابر) و(صبور) إنما هو (الكمية)⁽⁷⁹⁾.

صيغة المبالغة هي صورة من صور الاقتصاد اللغوي، فهي تغّيّي عن التكرار، والإطالة في الوصف،
فبدلاً من أن نقول: رجل صابر صابر، أو تقول: رجل كثير الصبر؛ فإننا نقول: رجل صبور.

⁽⁷³⁾ المشتقات الدالة الفاعلية والمفعولية، ص 154.

⁽⁷⁴⁾ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 337.

⁽⁷⁵⁾ صيغة فعل واستعمالاتها في القرآن الكريم ، ص 15.

⁽⁷⁶⁾ شرح الفية ابن معطي، ج 2، ص 988.

⁽⁷⁷⁾ اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ص 264.

⁽⁷⁸⁾ الاشتقاد، فؤاد ترزي، ص 218.

⁽⁷⁹⁾ المغني الجديد في علم الصرف، ص 253 .

وتحمل صيغ المبالغة الدلالة على الحدث وصاحبها، والدلالة على كثرة وقوع حدوث الحدث من صاحبه (80)، فهذه الصيغ تحمل دلالة مزدوجة، هي الدلالة على اسم الفاعل، وبيان كثرة حدوثه.

وصيغ المبالغة هي مختصة بـ (اسم الفاعل) لذا تسمى بـ (صيغة المبالغة باسم الفاعل)، وهي ملحقة باسم الفاعل، لأنها محولة عنه (81)، وتدرس – أحياناً – ضمن مسمى (اسم الفاعل) (82).

ويبيّن سيبويه في كتابه العلاقة بين اسم الفاعل والمبالغة بقوله: (وأجرروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجرّاه إذا كانت على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من أيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة) (83).

وكما أن اسم الفاعل قد تحول دلالته إلى الثبوت؛ فإن صيغ المبالغة (أيضاً) قد تدل على الثبوت (84).

- أوزان المبالغة :

لا يوجد ضابط أو قاعدة لصياغة المبالغة، فعندما نريد أن نبالغ في (الصبر) فأننا نقول: صبور، وصبار، فصيغ المبالغة قد تتعدد، وهذا يدفعنا إلى القول أن صيغ المبالغة سماوية لا قياسية.

نقل السيوطي في مزهره أبنية المبالغة عن ابن خالويه، وهي اثنا عشر بناء (85)، و(الصواب أنها أحد عشر بناء، لأنه كرر بناء (فعالة) بتشديد العين) (86)، والأبنية، هي:

1. فَعَال، نحو: فساق.
2. فَعِل، نحو: عذر.
3. فَعَال، نحو: غدار.
4. فَعَول، نحو: غدور.
5. مِفعِيل، نحو: معطير.

(80) الضياء في تصريف الأسماء، ص 99.

(81) تصريف الأفعال والاسماء، ص 368.

(82) انظر: المقتضب، ج 2، ص 113.

وكتاب الجمل في النحو، ص 92.

والمقرب، ص 141.

وشرح القصيدة الكافية في التصريف، السيوطي، ص 50.

والكافية في النحو ، ج 4، ص 397.

وشرح المفصل، م 4، ص 86.

وأوضح المسالك إلى الفية اين مالك، ص 264.

وشذا العرف في فن الصرف ، ص 74.

(83) الكتاب، ج 1، ص 110.

(84) اسم الفاعل في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير)، أبو سعيد محمد عبد المجيد، ص 54.

(85) المزهر في علوم اللغة وانواعها، ج 2، السيوطي، ص 243.

(86) تصريف الأفعال والاسماء، ص 368/الحاشية.

6. مفعال، نحو: معطار.
7. فعلة، نحو: همزة.
8. فعولة، نحو: ملولة.
9. فعالة، نحو: عالمة.
10. فاعلة، نحو: راوية.
11. مفعالة، نحو: مجازة.

وأبنية المبالغة عند سيبويه خمسة، هي: فَعُول، وَفَعَال، وَمَفْعَال، وَفَعَل، وَفَعِيل⁽⁸⁷⁾.

وجاء من أبنية المبالغة فضلاً عن الأبنية السالفة (فَعَال)، نحو: كُبَّار، و(فَعِيل)، نحو: شَرِيف، و(فَعْلَان)، نحو: غَضْبَان، و(فَاعُول)، نحو: فَارُوق⁽⁸⁸⁾.

وتنقاوت صيغ المبالغة في استعمالاتها⁽⁸⁹⁾، وهذا يدل على اضطراب في صياغة صيغ المبالغة ، فـ (لم يحدد النحاة ضوابط خاصة بأمثلة المبالغة، يمكن من خلالها تحديد الصيغ القياسية من غير القياسية)⁽⁹⁰⁾.

العدول الدلالي لصيغ المبالغة :

تخرج صيغ المبالغة عن دلالتها الأصلية لتدل على:

1. اسم الفاعل:

من مظاهر العدول الدلالي لصيغ المبالغة لتدل على اسم الفاعل قوله تعالى: {وَأَهْمُ عَذَابُ إِلَيْم} ⁽⁹¹⁾، فـ (إِلَيْم) حملت دلالة (مؤلم).

وصيغة (فَعُول)، عندما نقول (امرأة صَبُور ورجل صَبُور)⁽⁹²⁾، فإننا نريد التعبير عن صبر الرجل أو المرأة، لا التعبير عن المبالغة في الصبر، فدللت صيغة (فَعُول) على اسم الفاعل.

ويذكر عبدالله الدايل في كتابه (الوصف المنشق في القرآن الكريم): ان (فَعُول) ناتي بدلاله (فاعل)⁽⁹³⁾.

والضابط لعدول صيغ المبالغة لتدل على اسم الفاعل هو ضابط دلالي مرتبط بالسياق.

2. اسم المفعول:

ويظهر هذا العدول الدلالي في قوله تعالى: {لَهَا طَلْعٌ نَصِيدٌ} ⁽⁹⁴⁾، أي منضود.

⁽⁸⁷⁾ الكتاب، ج 1، ص 110.

⁽⁸⁸⁾ تصريف الأفعال والاسماء ، ص 369.

⁽⁸⁹⁾ المعني الجديد في علم الصرف، ص 253.

⁽⁹⁰⁾ المشتقـات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص 30.

⁽⁹¹⁾ سورة البقرة: 10.

⁽⁹²⁾ الوصف المنشق في القرآن الكريم، ص 268.

⁽⁹³⁾ المرجع نفسه .

ومن أمثلة هذا العدول يعدل بصيغة المبالغة (فَعُول) لتدل على اسم المفعول، نحو: ناقة رَكُوب⁽⁹⁵⁾. فـ(رَكُوب) دلت على اسم المفعول (مركوب عليها). فسياق الجملة يدل على أن الوصف (رَكُوب) يدل على الحدث وعلى ما وقع عليه الحدث.

والسياق وحده هو الذي يحدد عدول صيغ المبالغة لتدل على اسم المفعول.

3. الصفة المشبهة :

ذكرنا أن المبالغة والصفة المشبهة تشتراكان في بعض الصيغ الصرفية، وانهما جاءا في مرحلة لاحقة خدمة لاسم الفاعل؛ لذا فمن العسير الجزم باصالة الصيغ الصرفية المشتركة لأحدهما.

ويعتمد على السياق في تحديد عدول صيغ المبالغة لتدل على الصفة المشبهة، ومن مظاهر هذا العدول عدول صيغة المبالغة (فَعُول) لتدل على الصفة المشبهة، نحو: رسول، وعجوز⁽⁹⁶⁾، فعندما نقول: (محمد رسول الله) و(هذا رجل عجوز)، فإن (رسول) و(عجوز) لا يدلان على المبالغة، وإنما يدلان على الصفة المشبهة، وهذا نتيجة العرف الدلالي لكلمتى: رسول وعجوز في هذا السياق.

ومن مظاهر التشابه بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة فضلاً كما ذكر التشابه الدلالي، فالبالغة تدل على تكرار الحدوث مرة بعد مرة، والصفة المشبهة تدل على وصف ثابت، فالتكرار في المبالغة بتقارب دلالي من ثبوت الوصف، فعندما يكرر الوصف عدة مرات، فإن هذا قد يؤدي إلى ثبوته.

ونخلص من دراسة تناوب المشتقات الصرفية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة إلى أن العدول بين هذه المشتقات هو عدول دلالي يعتمد على السياق، فالبناء الصرفي ثابت، ولكن العدول يمكن في الدلالة.

ويبرز دور السياق اللغظي أو المقامي في تحديد عدول المشتقات الصرفية، فالصيغة الصرفية للمشتقات لاتعدل عن دلالتها الأصلية دون سياق، وإذا وجدت المشتقات الصرفية معزولة عن سياقها فإنها لا تحمل إلا دلالتها الأصلية.

ولمعرفة العدول الدلالي بين المشتقات الصرفية فلابد من ثقافة معرفية ولغوية تساهم في تحديد العدول وبيانه ، فعندما نقول (عجوز) هي صفة ثابتة لموصوفها، ولا تكون متعددة او طارئة، ولا مبالغة فيها؛ فإن هذا يساعد الدارس على تحديد دلالتها.

ويلحظ على المشتقات الصرفية الاربعة: اسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة هذا التناوب فيما بينها في الدلالة، فاسم الفاعل قد تتحول دلالتها إلى اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو مبالغة، و(كذلك) اسم المفعول، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة .

الخاتمة

⁽⁹⁴⁾ سورة ق: 10.

⁽⁹⁵⁾ الوصف المشتق في القرآن الكريم ، ص 271.

⁽⁹⁶⁾ المرجع نفسه، ص 268.

1. يعد معيار السياق بقسميه : المقالي والمقامي الاكثر ملاءمة في الدلالة على التأنيث.
2. ان الشكل والدلالة هما اللذان يعول عليهما في عدول المفرد إلى المثنى، وجمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم .
3. يعتمد على السياق في تحديد دلالة المشتقات الصرفية وفي تحديد العدول الدلالي للمشتقات .
4. ان بعض الأصول المفترضة للألفاظ التي فيها إعلال او إبدال صرفي ما يزال يستخدمها متكلمو العربية دون النظر الى فصاحتها

المصادر:

• القرآن الكريم

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحبيشي، مكتبة لبنان- بيروت، الطبعة الاولى، 2003م.
2. اسم الفاعل في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير)، ابو سعيد محمد عبد المجيد وحيدی عبد اللطیف ، اشرف: أ. د. محیی الدین رمضان، جامعة اليرموك ، 1988م-1408هـ.
3. الاشتقاق، عبدالله امين، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثانية، 1420هـ 2000م .
4. الاشتقاق، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب- بيروت.
5. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ابن هشام، دار احياء العلوم- بيروت، الطبعة الاولى، 1401هـ 1981م .
6. تصريف الاسماء والافعال، د. فخر الدين قبلاوة، دار المعرف - بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ 1988م.
7. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الاولى، 1379هـ 1960م.
8. ديوان النابغة النباني، تحقيق: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، 1969م.
9. رسالة الاشتقاق، لابي بكر محمد بن السري السراج (ت1631هـ) ، تحقيق: محمد علي الدرويش، ومصطفى الحدری، (د.ن).
10. شذ العرف في فن الصرف، الشيخ احمد الحملاوي، المكتبة الثقافية- بيروت .
11. شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري (ت:905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الاولى، 1421هـ-2000م .
12. شرح الفية ابن معطي، د. علي موسى السوملي، مكتبة الخريجي- الرياض، الطبعة الاولى، 1405هـ 1985م.
13. شرح القصيدة الكافية في التصريف، جلال الدين السيوطي (ت1191هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية- دمشق، 1409هـ-1989م.
14. شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن احمد العيني (ت:855هـ)، تحقيق: د. عبد الستار جواد.
15. شرح المفصل، ابن عييش (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه امبل بديع، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الاولى، 1422هـ-2001م.
16. شعر ابي زيد الطائي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسى، مطبعة المعرف- بغداد، 1967.
17. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس (ت390هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطياب، مكتبة المعرف- بيروت، الطبعة الاولى، 1414هـ-1993م.
18. الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، زياد سلطی نهار مستریحی، اشرف: د. رسلان بنی یاسین، جامعة اليرموك، 2003م.
19. صيغة فعل واستعمالاتها في القرآن الكريم، علي احمد طلب، مكتبة الامانة - مصر، الطبعة الاولى، 1407هـ 1987م.
20. الصياغ في تصريف الاسماء، د. مصطفى النمس، مطبعة السعادة- ميدان احمد ماهر، 1414هـ 1993م.
21. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسن عباس الرفاعي، دار جريرا- عمان، الطبعة الاولى، 1426هـ 2006م.
22. في اصول النحو، د. سعيد الافغاني، المكتبة الاسلامية- بيروت، 1407هـ 1987م.

23. الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاسترابادي (ت: 686هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الاولى، 1421هـ- 2002م.
24. كتاب الجمل في النحو، الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الامل- اربد، الطبعة الاولى، 1404هـ- 1984م.
25. الكتاب، الاقتراح في علم اصول النحو، جلال الدين السيوطي، تقديم : د. احمد سليم الحمصي، ود. محمد احمد قاسم، جروس برس، الطبعة الاولى، 1988م.
26. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1979م.
27. المزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي (ت911هـ)، شرحه وضبطه محمد احمد جاد المولى بك ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، وعلى محمد الجاوي المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت، 1986م.
28. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل برकات ، دار الفكر- دمشق، الطبعة الاولى، 1402هـ- 1982م.
29. المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ، د. سيف الدين طه الفقراء، عالم الكتب الحديث – اربد، الطبعة الاولى، 1425هـ- 2004م.
30. المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير حلواني، دار الشرق العربي- بيروت.
31. المفتاح في التصريف، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .
32. المقضب في اسم المفعول من الثلاثي الممثل العين، ابن جني، (ت392هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الاولى، 1408هـ- 1988.
33. المقضب، لابي العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، عالم الكتب- بيروت.
34. المقرب، ابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، الطبعة الاولى، 1392هـ- 1972م.
35. النحو الوفي، عباس حسن، دار المعارف - مصر.
36. الوصف المشتق في القرآن الكريم، د. عبدالله الدائل، مكتبة التوبة- الرياض، الطبعة الاولى، 1417هـ- 1996م.

